او وضع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في
اصله ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو
للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي الموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل وقل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي لا رباعي
مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه

منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على جميع حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان
يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد وكلها حينئذ اصول او يكون من حروف المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا
يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس
بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او
العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك

Copyright © King Saud University